وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإفريقية – أدرار -
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية
قســـم : التاريخ
ميدان : علوم إنسانية
الرقم التسلسلي:

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص إستعمار وحركات التحرر في إفريقيا بين القرنين 15 و 20 م

مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب
2000 - 1963

إعداد الطالبة :
شهيدة حفيان

الأستـــــاذ المشرف
ختير صـــــافي

الموسم الجامعي: 2013 - 2014 م

الإهداء

قال الله تعالى:(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا) صدق الله العظيم.
اهدي هذا العمل إلى من له لهم الفضل علي اللذين مهما كتبت عنهما فالأوراق لا تكفيهما حقهما إلى:

أمـــــــــــــي

و

أبـــــــــــي

أطال الله في عمرهما، وإلى الإخوة والأخوات،وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إعداد هذا البحث، وإلى كل الزملاء والزميلات.

شهيدة

إن الصراع والنزاع في العلاقات الإنسانية يمثلان وجهان لعملة واحدة، وبالتالي فإن السعي من اجل التوحيد والتكامل يؤدي إلى الدخول في صراعات داخلية حيث تمثل هذه الصراعات جوهر العلاقات الدولية . وبهذا الصدد نجد العلاقات العربية –العربية، التي تميزت في اغلب الأحيان بالطابع النزاعي أكثر من التكامل والصلح، مما يجعل التوتر و الأزمات هي السمة الأساسية التي تميز العلاقات بين مختلف الدول العربية.أما عن العلاقات الجزائرية المغربية هي امتداد واستمرار لتوتر العلاقات العربية-العربية في فترة ما بعد الاستقلال. فالمتتبع لتاريخ العلاقات بين المغرب والجزائر خلال هذه الفترة يسجل بكل وضوح ما عرفته من ثغرات وانعكاسات وتصدعات تسببت في حدوث أزمات متوالية، لم تكن متوقعة في تاريخ الدولتين الشقيقتين.

سنتطرق في هذا البحث إلى مشكل الحدود بين المغرب والجزائر في أطار ملفين أساسيين. فالأول يضم الفترة الممتدة من 1963-1988 محاولين في ذلك إبراز المواقف المتضاربة بين الدولتين ونتائجها أما الثاني فيضم الفترة ما بين 1989-2005 مبرزين أهم العوامل الفاعلة في هذا الملف والتأثيرات التي نتجت عنه.

أهداف الدراسة:

- محاولة الوقوف عند تأثير مشكل الحدود على العلاقات الدولية بين الجزائر والمغرب.

- إعطاء نظرة حول قضية الحدود وتسليط الضوء على أهم المتغيرات التي أحدثتها القضية.

-التعرف على الثغرات التي أظهرها مشكل الحدود في العلاقات السياسية بين البلدين.

-إبراز طبيعة الصراع بين البلدين وتأثراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مبررات اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع مايلي:

1-المبررات الذاتية:

رغبتنا في معرفة الحقائق ولو كانت نسبية حول مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب ومحاولة أعطاء قراء بعيدة عن المزايدات والتوجهات.

2-المبررات الموضوعية:

تقديم عمل علمي أكاديمي يبرز طبيعة الصراع الذي فجره مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تطرقت إلى دراسة هذا الموضوع نذكر منها:

1-**دراسة للأستاذ رياض بوزرب** :رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، بجامعة منتوري قسنطينة سنة 2007-2008، بعنوان" النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988" حيث حاول الباحث من خلالها الاجابة على الإشكالية التالية:ما هي العوامل التي تتحكم في اغلب التفاعلات النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية؟ وقد خلص إلى :

- المتغيرات الداخلية هي الأكثر تأثيرا في العلاقات بين البلدين.

- الطابع الإستراتيجي للصحراء الغربية غذى النزاع الذي سيطر على العلاقة بين البلدين.

دراسة للأستاذ مصطفى صايج:وهي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر سنة 1995-1996، بعنوان"تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962-2000"دراسة في أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية"عالج من خلالها إشكالية أن الدوافع في السياسة الخارجية للبلدين كانت احد البنود في تطور العلاقات بين البلدين. وقد خلص الباحث في دراسته إلى ما يلي:

-العلاقة الجزائرية المغربية غلب عليها الجانب ألصراعي.

-أن الصراع بين البلدين ذو بعد جيوسياسي وإستراتيجي وهو أن الصراع بين نظامين مختلفين.

-إن احتدام الخلافات كان نتيجة اختلاف الحكام.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية الدراسة فأن الإشكالية تتركز في جوهرها:

كيف تفاعلت العوامل السياسية والجغرافية لتخلق أزمة حدودية بين الجزائر والمغرب؟

ولتفكيك محتوى هذه الإشكالية يجب صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي من شأنها أن توضح لنا مسار البحث وهي:

-ماهي جذور مشكل الحدود الجزائرية المغربية ؟

-ما هو موقف الدولتين من قضية الحدود ؟

ماهي الانعكاسات التي تمخضت عن تطور الأزمة الحدودية؟وكيف أثرت على العلاقة بين البلدين؟

فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المحورية، والتساؤلات الفرعية فمجريات البحث ستقوم على أساس اختيار مجموعة من الفرضيات ذات علاقة بموضوع الدراسة:

-كلما تمسكت الدولتين بمواقفها أدى إلى حدوث أزمة بين البلدين.

-كلما تدهورت الأوضاع الأمنية للبلدين زاد تمسك الدولتين بإبقاء ملف الحدود على ما هو عليه.

-كلما أثير مشكل الصحراء الغربية زادت حدة توتر العلاقات الجزائرية المغربية.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن دراسة وتحليل هذا الموضوع تستدعي من اعتماد منهج مركب من:

1- المنهج التاريخي: من اجل البحث في الأسباب والعوامل النزاع بين الدولتين، حيث تتمثل أهمية هذا المنهج في كونه الأنسب في سرد الأحداث التاريخية، كما يساعد على الفهم والتعمق في معالجة الظاهرة التاريخية.

2-المنهج المقارن: حيث يسمح لنا هذا المنهج بإجراء عملية مقارنة بين الفترات الزمنية متباينة في تاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة حيثيات الموضوع سطرنا خطة تتمحور حول فصلين:

الفصل الأول: حاولنا من خلاله البحث عن جذور مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب واهم التطورات التي طرأت عليه خلال الفترة الممتدة من 1963-1988

متناولين في ذالك ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناولنا فيه الحدود وتطور مفهومها في العلاقات الجزائرية المغربية. والمبحث الثاني تطرقنا فيه موقف الدولتين من فضية الحدود بعد الاستقلال.أما المبحث الثالث تمحور حول الصدام العسكري بين البلدين أهم مبادرات التسوية.

الفصل الثاني:تطرقنا في هذا الفصل إلى عودة الصراع تأثيره على العلاقة بين البلدين.حيث يندرج تحته ثلاث مباحث.الأول يتحدث عن أزمة الحدود البرية بين البلدين . والثاني عن تأثير هذه الأزمة والثالث عن أهم العناصر الفاعلة في هذه القضية.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتني خلال إنجاز هذا البحث هي :

- صعوبة الموضوع وتعقده، حيث حاولت دراسة مشكل الحدود، إذ لا يمكن أن معالجته كظاهرة تاريخية تتحكم فيها العوامل الجغرافية - كظاهرة ثابتة-بمعزل عن العلاقات الدولية التي تتحكم فيه القرارات السياسية والمستجدات الدولية – كظاهرة متغيرة.
- صعوبة تناول المشكل بالحياد والتجرد من الذاتية، خاصة وأن الموضوع يتناول الجزائر كطرف في النزاع. حيث يجد الباحث نفسه يشعر بالانتماء إلى مواقف بلده بوطنية.لكن متطلبات البحث العلمي تتطلب النزاهة والموضوعية .فقد حاولنا قدر الإمكان أن نكون موضوعيين بعيدين عن الانسياق وراء العواطف والذاتية.

الفصل الاول

يعتبر مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب من بين القضايا الهامة في تاريخ الدولتين حيث كان مصدر الصراع والنزاع بين الدولتين منذ القدم ليعرف بذلك متغيرات والمتمثلة في الحركة الاستعمارية والتي خلقت نوعا آخر من الصراع. وهذا ما سوف نتطرق إلى عرض تفاصيله في الفصل مبينين جذور المشكل بإعطاء مفهوم للحدود عموما ومن الناحية القانونية على وجه الخصوص. بالإضافة إلى تطور هذا المفهوم في العلاقة بين البلدين وصولا إلى المنعطفات التي عرفها.

المبحث الأول:الحدود وتطور مفهومها في العلاقات الجزائرية المغربية.

المطلب الأول: مفهوم الحدود

- **اللغة :**تعني الحاجز أو الفاصل بين شيئين متجاورين

-**اصطلاحا**: تعني الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل إقليم دولة عن إقليم دولة أخرى.أو بأنها الخط الذي يعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادته.وفي معجم مصطلحات القانون الدولي بمعنى:"الخط الذي يبن أين تبدأ وأين تنتهي الأقاليم الخاصة بدولتين جارتين ".

وبعبارة أخرى فإنها الخطوط التي ترسم على الخريطة لتبين المجال الذي تمارس الدولة عليه مظاهر سيادتها، وتخضع لسلطاتها حيث يكون لها فقط حق الانتفاع واستغلالها.[1]

- **الحدود والتخوم :**

ظل معظم الكتاب فترة طويلة لا يفرقون بين مفهوم التخوم ومفهوم الحدود والسبب في ذلك يرجع إلى حداثة ظهور الحدود السياسية على المسرح الدولي كما نتيجة لتوسع الدول والإمبراطوريات في فترة تاريخية، ثم ضعف تأثيرها ونفوذها حتى وقفت عند ظواهر جغرافية معينة فصلت فيما بينها، فالجبال والهضاب والصحاري والأنهار والغابات وبقيت هذه الظواهر تشكل ما يسمى بالتخوم .وتدل التخوم على منطقة أو مساحة واسعة من الأرض متروكة في كثير من الأحيان بسبب عدم صلاحيتها لسكن.[2]

ويختلف اتساعها باختلاف الظروف وهذه المنطقة أو المساحة من الأرض تفصل بين المناطق المؤهلة للسكان وقد تكون عل شكل مساحات واسعة من الظواهر الطبيعية كالجبال والسهول أو الغابات. هذه المناطق من وجهة نظر

[1] احمد مهابة: مشكلات الحدود في الوطن العربي ،السياسة الدولية عدد111ص239.
[2] عادل عبد الله حسن :التحكم في المنازعات الدولية، القاهرة، دار النهضة ،دت، ص 14

علماء الجغرافيا السياسية غير مملوكة لأحد وتستطيع الجماعات المجاورة لتلك المناطق أن تحتلها أو تضمها إلى إقليميها.يمكن أن نجمل أوجه التفرقة بين التخوم و الحدود فيما يلي[1]:

1- أن منطقة التخوم غير محددة وغير واضحة المعالم وتدخل ضمن حدود الدولة، والحدود هي خط واضح اتفاقي يحدد ويفصل بين الدول المتجاورة.

2 - أن التخوم كأقاليم طبيعية تتميز بظاهرة الثبات فهي غير قابلة للانتقال من مكان لآخر على عكس خط الحدود الذي ينتقل بسهولة إذا ما أرادت الدولة المتجاورة ذلك.

3-التخوم غالبا ما تكون ظاهرة طبيعية لا دخل للإنسان فيها أما الحدود بين الدول فهي ظاهرة اصطناعية بشرية يتفق على اختيارها وتحديدها وتخطيطها بين الدول غالبا ما ترسم هذه الحدود متمشية مع الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار[2]..

4-في الماضي كانت التخوم تعد منطقة دفاعية لحماية الدولة التي تحيط بها الاعتداءات والغزوات المفاجئة على أساس أنها منطقة واسعة فضلا عن كونها مناطق حاجزة وكذلك فإنها تعد العمق الجغرافي الذي يعطي الدولة المعنية الفرصة الكاملة لإعداد خطط الدفاع .وعلى العكس بالنسبة لخط الحدود الذي لا يعطي الدولة المعنية الحماية الواجبة إلا أنه مع تقدم وظهور تكنولوجيا الحرب الحديثة أصبحت التخوم لا تؤمن بالدفاع ولم تعد كما كانت في الماضي.[3]

[1] عادل عبد الله حسين، مرجع سابق، ص16.

[2] رياض بوزرب: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963-1988، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008، ص 56.

[3] حسين عبد الرحمان سليمان :الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الإمارات المتحدة،2009،22

الحدود في العلاقات الدولية:

إن الحدود في العلاقات الدولية تعبر عن أمر جوهري ، يتعلق بتحديد اين تنتهي سيادة الدولة ومن أين تبدأ سيادة الدولة الأخرى، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد الوسائل التي يمكن اللجوء إليها من اجل معرفة حدود وسيادة الدولة عن إقليم معين[1]،واهم هاته الوسائل :

1- **الاتفاقية معاهدات الدولية:** الاتفاق الدولي هو تلاقي شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي لتنظيم العلاقات القانونية القائمة بينهما فحسب، وفقاً للقانون الدولي. فطبيعة الاتفاق لا تتغير مهما تعددت التسميات التي تطلق عليه، فقد يطلق عليه معاهدة، وفاق، دستور، عهد، ميثاق، تبادل مذكرات، والرسائل، بروتوكول.....الخ.[2]

2- **العرف الدولي:**هو مجموعة الأحكام التي يجب على الدولة الالتزام بها في تصرفاتها مع غيرها، بوضعها قواعد تبث لها وصف الالتزام، ويشترط لإنشاء قاعدة دولية عرفية أن تكون القاعدة عامة من حيث التطبيق وان يتولد الشعور للجماعة بضرورة مراعاتها.

فالعرف الدولي من خلال التعريف يتعلق بحق السيادة على الحدود الدولية وجاء ليبين حق الدولة في فرض سيطرتها على نطاق حدودها الموضحة سواءً طبيعياً آو صناعيا.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية.

- إن جذور الصراع الحدودي بين الجزائر المغرب قديمة وممتدة في التاريخ ،إذ لم تكن هناك حدود تفصل بين الشعبين الشقيقين . حيث جمعت بين البلدين

[1] رياض بوزرب، مرجع سابق، ص 57.
[2] صلاح الدين عامر:مقدمة لدراسة القانون العام، دار النهضة العربية، القاهرة،1983،ص181.

وحدة سياسية قوية في عهد المرابطين والموحدين ،وبفضل تحالف قبائل البلدين تحققت الكثير من الانجازات السياسية والحضاري فقط.

و بحلول العثمانيون بشمال إفريقيا قي بداية القرن السادس عشر حاولوا إقامة حدود بين الجزائر والمغرب ، فهي حدود لا تصل إلى المفهوم الأوروبي الحديث حيث ظلت مرتبطة بمجال النفوذ السياسي فقط. [1]

وقد تميزت مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر بغموض في مفهوم الحدود،لكن منذ بداية عهد الأسرة العلوية في المغرب طرحت مسالة الحدود بشكل جدي في كلا البلدين،

فكان ذالك الالتزام المشهور الذي قطعه مولاي الشريف في منتصف القرن السابع عشر بعدم اجتيازه وادي التفافنا، فصار هذا الوادي يمثل الحد الفاصل بين البلدين من الناحية الشمالية. [2]

أما أثناء مرحلة الاحتلال إلى غاية1912 أصبحت مسألة الحدود تطرح بشكل جديد،بحيث إن هذا المشكل كان سببا في اندلاع أول حرب خاضتها المغرب مع دولة أروبية عرفة بموقعة إسلي سنة 1844[3]،مما جعل فرنسا تفرض عليها المفهوم الأوروبي، غير مبالية للحدود الطبيعية والتاريخية للبلاد، وقد ظلت مشكلة الحدود قائمة رغم توقيع اتفاقيات متممة لمعاهدة للامغنية1845 [4]مثل اتفاق باريس 1901 [5] إلا أن خط الحدود ظل غير واضح في كثيرا من الجهات خاصة جنوب ثنية الساس.

---

[1] عبد الله مقلاتي، صالح لميس :سلسلة التضامن مع الثورة:المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، شمس الزبيان،2013،315.

[2] عكاشة برحاب:مفهوم الحدود في الوثائق المغربية منذ احتلال الجزائر إلى سنة 1912، المجالات الحدودية في تاريخ المغرب،منشورات كلية الآداب المحمدية، 1999،ص 40

[3] معركة وقعت إحداثها في19 جوان 1844بين الجيش الفرنسي بقيادة بيجو والمغربي بقيادة ولي العهد مولاي محمد وكانت معركة حاسمة حيث استطاع المحتل بنجاحه ان يزرع الشقاق بين الشعبين الشقيقين الجزائري والمغربي .
انظر: الأمير عبد القادر:مذكرات الأمير عبد القادر ،دار الأمة لطباعة والنشر ، الجزائر ،2004.ص174.

[4] اتفاقية عقدت بتاريخ 18 مارس 1845 تتعلق برسم الحدود المغربية الجزائرية حسب ما تقتضيه المصالح الفرنسية.
انظر:مبارك زكي: أصول الأزمة في العلاقات المغربية- الجزائرية، دار أبي رقراق، الرباط،2007،ص6

[5] عكاشة برحاب: المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع القرن العشرين،كلية الآداب بالمحمدية 2002، ص42.

وفي الفترة الممتدة من1912-1956 وبعد أن أصبحت فرنسا تسيطر على الدولتين الجارتين (الجزائر و المغرب)، حدث التنسيق بين الإقامة العامة في المغرب والحكومة العامة للجزائر من اجل رسم خط الحدود بشكل يخدم مصلحة الدولة المستعمرة. فقد اعتمد ت السلطة الفرنسية على المشروع المعروف باسم صاحبه **"قارنيي"(varnier)** سنة 1902 وهو المندوب السامي الفرنسي لمناطق الحدود، والذي هيأ مشروع رسم الحدود بين المغرب والجزائر، وأصبح هذا المشروع قاعدة معتمدة لتمييز خط الحدود بين البلدين، لكن هذا المشروع لم يضم جميع الحدود المشتركة بين البلدين من الشمال إلى الجنوب، حيث انه لم يتجاوز جنوبا الحوض الأسفل لوادي كير. وبعد انتهاء عملية الاحتلال خضعت الحدود المغربية-الجزائرية الواقعة جنوب فقيق إلى عدة تغيرات طبقا لتقسيمات الإدارية والعسكرية .حيث أن السلطات الفرنسية لم تأخذ بعين الاعتبار مشروع رسم الحدود الذي جاء به **"اترينكي "(trinquet)** سنة 1938وهو مشروع متمم لمشروع "قارني".

وبعد استقلال المغرب 1956 دخلت مسالة الحدود مرحلة جديدة حيث إن حزب الاستقلال كان مصمم على خوض معركة الصحراء، فطموحاته كانت مبنية على نجاح هذه المعركة، وقد حقق جيش التحرير المغربي الكثير من المكاسب.بالرغم من الحجج التي قدمها علال الفاسي[1] إلا انه في خطاب ألقاه في فقيق عبر فيه عن حقيقة طموحات المغرب ،" حيث أكد على أن المناطق الصحراوية لا تمثل لنا حدود إقليمية فحسب وإنما تمثل أيضا وحدة اقتصادية وأعطى إشارة إلى أن حدود بلاده تتحدد بالخط الذي يربط بين سان لويس

[1] علال الفاسي(1910-1974)زعيم حزب الاستقلال ،اقام بالقاهرة منذ عام 1946 وساهم في العمل ألمغاربي صاحب فكرة تحرير الصحراء ومغربة موريطانيا.
أنظر:عبد الله مقلاتي، صالح لميس، مرجع سابق،ص21.

بالسنغال ومليلة بالمغرب، مرورا موريطانيا.ثم إقليم توات وقورارة بما يعني إن منطقة بشار والقنادسة تدخلان داخل وحدتنا الإقليمية.[1]

وفي سنة 1957 طالبت المغرب بمفاوضات مع السلطات الفرنسية من اجل تعديل حدودها الشرقية على حساب الجزائر، ونبهت جبهة التحرير أن فرنسا وحدها المخولة في هده المسالة.وخلال مؤتمر طنجة الذي عقد في 27-30 ابريل 1958 كانت مشكلة الحدود متجاوز عنها ،رغم محاولة حزب الاستقلال لتزكية مطالبه في الصحراء، من خلال ما قام به بن بركة الذي وزع خريطة حزب الاستقلال للمغرب العربي، وفيها "المغرب الكبير"الذي يمتد شرقا إلى عين صالح"الصحراء الجزائرية"و جنوبا إلى نهر السنغال، لكن الوفد الجزائري تجاهل الموضوع وبعد إثارة المسالة في المداولات رد فرحات عباس:"الحدود الفرنسية يمكن النظر فيها ،لكن لسنا مؤهلين الآن للخوض في هذه المسألة.وعندما تستقل الجزائر يمكن أن نتحدث مع المغرب "[2]

المبحث الثاني:موقف الدولتين من قضية الحدود.

يرجع مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب إلى عهد الاستعمار ،حيث قامت فرنسا بتغيير الحدود بين البلدين عدة مرات.

ومن أهم هذه التغيرات ما يعرف باسم"خط فارينير" الذي أصدرته السلطات الفرنسية عام 1912 ورسمت بموجبه الحدود بين ثنية الساس في جبل أطلس الجزائر، وفقيق بالمغرب ولم توضح بصورة قاطعة حدود المغرب بحجة أن هذه المنطقة غير آهلة للسكان.وبعد التوسع الفرنسي في واحات توت ومنطقة تندوف

[1] عبد الله مقلاتي ،صالح لميس، المغرب والثورة الجزائرية ،شمس الزبيان، الجزائر، ج1،2013، ص322.
[2] مبارك زكي، مرجع سابق،ص263.

التي اكتشاف فيها الحديد ظهرت الحاجة إلى إبرام اتفاقية جديدة لتعيين الحدود بين الجزائر والمغرب .

وبعد استقلال البلدين جرت عدة اتفاقيات بين الحكومتين من اجل حل المشكل وتضاربت الآراء والمواقف [1]

-**المطلب الأول:**الموقف المغربي من قضية الحدود.

كان موقف المغرب من قضية الحدود مستند إلى المناطق التي جاء بها زعيم حزب الاستقلال" علال الفاسي"، وعبر عنها في الكتاب الأبيض ، بحيث حدد المناطق التي لا تزال تابعة للاحتلال الفرنسي والاسباني،معتبرا ربعة أخماس المغرب ما تزال محتلة: الأسبان يحتلون سبتة، ومليلة والصحراء الغربية، و طنجة خاضعة للسيطرة الدولية،وهناك أراضي خاضعة للفرنسيين هي موريطانيا . والتخوم الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا للجزائر المحتلة، حيث أخذت فرنسا تعدل في وضعيتها منذ أن ألحقتها بالقطر الجزائري مثل منطقة "تندوف"، حيث ساند العرش هذه المطالب اعتمادا على حجة "الحق التاريخي".[2]إن الأراضي التي تدعي المغرب مغربيتها هي أقاليم بشار و تندوف وتوات .حيث يرى المغرب أن المناطق التي طرحها علال الفاسي هي تاريخيا امتداد للسيادة المغربية لذلك تمسك المغرب بمبدأ "الحق التاريخي "وعارض مبدأ قداسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتجسد هذا إثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية،حيث تقدمت بعثتها في 19 سبتمبر1963 يشير للانضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية لا يمكن في إي حال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم والمفروض من طرف المغرب.[3]

[1]إسماعيل محمد محروس:تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية مؤسسة شباب الجامعة،السكندرية ،ص685

[2]عبد الله مقلاتي ،صالح لميس:سلسلة التضامن مع الثورة الجزائرية ،المغرب والثورة الجزائرية، شمس الزبيان،2013 ،ص318

[3]إسماعيل عراف غالية:الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1995،ص44.

إن مفهوم الحق التاريخي الذي تدافع عنه المغرب،قائم على تصور إسلامي بمعنى انه مبني على الانتماء الديني، فالحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس وجود جماعات تدين ولاءها الديني للسلطان المغربي ولا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي. وعلى هذا الأساس تأسس التصور المغربي للحدود والمرتبط بالحقوق التاريخية التي ترتكز على الانتماء الديني لإضفاء الشرعية على المطالب الإقليمية المغربية. أن أنصار الحق التاريخي، قد عززوا موقفهم ببعض الأساليب القانونية لإظهار مبدأ الحق التاريخي على أنه أكثر انسجاما خاصة وأنه يفتقد لعمق قانوني، خاصة و أنّ الارتكاز على قاعدة الانتماء الديني ،لإضفاء الشرعية على المطالب الإقليمية المغربية، تبقى ضعيفة أمام أحكام القانون الدولي، لذلك توجه الاهتمام المغربي إلى تحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير إلى هذا الحق، أو لنقد الأفكار التي تتنكر له،حيث شكل نص بروتوكول اتفاق أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 6جويلية 1961أهم الوثائق التي ترتكز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية، لقد نص هذا الاتفاق السري الذي وقع من طرف كل من الحسن الثاني وفرحات عباس على ما يلي:

-تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات ايفيان.

-تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين البلد ين سيجد له حل في مفاوضات بين الحكومة الجزائرية المستقلة وحكومة المملكة المغربية .[1]

[1] رياض بوزرب :النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988،مذكرة ماجستير،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2008،ص56

ولذاك قررت الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية تجتمع لبدء دراسة هذا المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغاربية ،حيث أن الجانب المغربي قد أخذ هذا الاتفاق على أنه إقرار الجزائر أن للمغرب حقوقا سيادية على جزء من أراضي الجنوب الغربي الجزائري، وبالتالي ضرورة تعيين ورسم الحدود بما يتماشى ومبدأ الحق التاريخي من جهة، و تنفيذ الالتزامات ونص الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بما يتماشى ومع القانون الدولي ومبدأ قدسية الاتفاق والوفاء بالعهد من جهة أخرى.

وفي أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي الحسن الثاني إلى الجزائر في مارس 1963 أعاد طرح مشكل الحدود الجزائرية- المغربية، بتذكير الرئيس الجزائري أحمد بن بلة باتفاقية 6جويلية1961 المبرمة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية،و كان الرد الجزائري قد تميز بطابعه الدبلوماسي،حيث طالب الرئيس الجزائري بضرورة تأجيل القضية إلى شهر سبتمبر أين سيصبح للجزائر نطاق دستوري تتعامل من خلاله مع هذه القضايا السياسية [1].

المطلب الثاني: موقف الجزائر من قضية الحدود.

أن موقف الجزائري الرسمي من هذه الإشكالية قد تجسد من خلال إمضائها على الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في عام 1963 ،والذي يرمي إلى الإبقاء على الحدود القائمة على حالها دون أي تغيير، وإن لم يتم ذكره في ميثاق المنظمة وقد عبر عن هذا الاتجاه أكثر من رئيس دول ممن حضر المؤتمر[2]، والقائم أساسا على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار كأحد المبادئ المرجعية من اجل أي تسوية حدودية افريقية، ليتضح بذلك الموقف

[1] مرجع سابق ص57.

[2] إسماعيل حلمي محروس،:تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،من الكشوف الجغرافية إلى الوحدة الإفريقية ، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية 2004،ج02،822.

الرسمي الجزائري من قضية الحدود مع المغرب بالتصريح الرئيس الجزائري احمد بن بلة ": الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة233 إلى تندوف.حيث أن الجزائر رافضة لأي تسوية حدودية واعتبر مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ،من المبادئ التي تمسكت بها وهذا ما يتماشى ورغبة معظم دول إفريقيا لان المبدأ يمثل آلية لحفظ السلام، فالاتجاه الداعي إلى احترام السيادات الوطنية والحدود الثابتة والموروثة عن الاستعمار كان الاتجاه الأقوى ضمن التيارات السياسية والفكرية التي كانت تتفاعل بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية حيث تم تأييد هذا المبدأ رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد بالقاهرة سنة1964 ،حيث طبع عليه طابعا قانونيا تضمنته الوثيقة الصادرة عنها: " مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم للخلافات، و تشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها. وبضرورة الحل بالوسائل السلمية وفي الإطار الإفريقي الخالص، وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال" .إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبط بالغيرة على الدولة الجزائرية، وبالحفاظ على منجزات الثورة، وبالدفاع عن الاستقلال الوطني، ولهذا فقد سعت منذ استقلالها السياسي إلى جعل قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرس من اجل المحافظة على الحدود .[1]

حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 تضمن أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية، وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في كلمة ألقاها بمدينة بشارفي 3 أكتوبر 1963 حيث قال " :إن حدود الجزائر

[1] رياض بوزرب،مرجع سابق ص58

هي الحدود التي تركها الاستعمار". إن هذا المبدأ الذي عملت الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية هو الذي شكّل السند الرئيسي لاحتجاجها أمام المطالب الإقليمية المغربية- اتجاه أراضي تندوف و بشار بالخصوص استنادا إلى تصورها لحقوقها التاريخية-، وفي إطار قانوني لجأت الجزائر في الرد على الحجج المغربية فيما يخص الاتفاق المغربي مع الحكومة الجزائرية[1] المؤقتة المبرم في6 جويلية1961 لقد اعتبر المسؤولون الجزائريون أن بروتوكول 1961 لا[2] يكتسي أية قيمة قانونية إلزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي، ولا يعدو أن يكون سوى بلاغ يعكس اقتراحات جانبين لا يتوفر أحدهما على كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد كما أن المسؤولين الموقعين على الاتفاق لم يبقوا في السلطة .كما أن الأوضاع السياسية في الجزائر بعد الاستقلال حيث أن حكومة بن بلة أعلنت مساندتها لمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار،ورأت أن التمسك باتفاق 1961يشكل خطر على الاستقلال التام للجزائر والذي كان موضوع الصحراء احد الأسباب التي أخرته. وكان الوفد الجزائري المفاوض قد طالب بوحدة التراب الوطني أثناء التفاوض مع السلطات الاستعمارية، لذالك تمسكت الجزائر مبدأها وردت على المزاعم المغربية بأن"كل الأراضي التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي وقام جيش التحرير الوطني بتحريرها هي أراضي جزائرية"[3]

المبحث الثالث:حرب الرمال ومحاولة تسوية ألنزاع .

طاهر زبيري:نصف قرن من الكفاح،مذكرات قائد أركان جزائري، الجزائر، الشروق 2011 ص1

[3]رياض بوزرب:مرجع سابق،ص58.

المطلب الأول: حرب الرمال 1963.[1]

في ظل مطالبة المغرب بحقه التاريخي وتمسك الجزائر مبدأها، تباينت الآراء وتضاربت المواقف، قام المغرب بمجموعة من العمليات من اجل جس نبض للتعرف على رد فعل الجزائر، فأرسل عدة أفراد مسلحين من جيشه إلى منطقة حاسي البيضاء وتجنوب داخل التراب الوطني.[2] وتكرار دخول الوحدات العسكرية رغم تحذيرات الجيش الجزائري،جعل قيادة الناحية العسكرية الثالثة - التي تضم كل من تندوف وبشار-تمنع دخول الجنود المغاربة مما أدى إلى حدوث اشتباكات بين الجيشين أسفرعن قتلى وجرحى وحمل كل طرف الطرف الثاني المسؤولية.ودخل الأشقاء في حرب دامية قرابة اسبوعين من19اكتوبر إلى 2 نوفمبر 1963واطلق عليها حرب الرمال لوقوعها في الصحراء .وجرت عدة معارك بين الجيشين الجزائري والمغربي لتتسع لتصل إلى غاية منطقة فجيج ليدخل الصراع مرحلة جديدة باستعمال الأسلحة الثقيلة وإعلان التعبئة العامة.رغم اشتداد الصراع إلا أن قيادة البلدين(الجزائر –المغرب) لم تكونا متحمستين لهذه الحرب التي اندلعت دون أن يكون لها تخطيط مسبق.[3] خاصة أنه لا يمكن لأي طرف مسؤولية هذا الصدام المسلح مع وجود اتهامات متبادلة بين الطرفين فالطرف الجزائري يصرح باعتداء على أراضيه، والطرف المغربي يؤكد أن عمليتي حاسي البيضاء و تندوف "خدعة جر إليها الجيش المغربي لخدمة أهداف أخرى.[4]

[1] لمعرفة اكثر انظر: القرص المضغوط.

[2] مصطفى صايج،تطور العلاقات الجزائرية المغربية:دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية" ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلم السياسية 1995-1996،ص22

[3] طاهر زبيري ،مرجع سابق ص2.

[4] عبد الرحمان مكاوي ، الصحراء الشرقية بين المغرب والجزائر ،جريدة القدس العربي ،العدد 6030 ،23 شوال 1429 ،ص18

وبعد العديد من مبادرات التسوية على المستوى العربي والإفريقي لتسوية الموضوع تمكنت من وقف إطلاق النار يوم1963/11/02.[1]

المطلب الثاني :مبادرات التسوية.

لقد كان لاندلاع الحرب الحدودية بين الجزائر والمغرب سببا في العديد من مبادرات من اجل تسوية الوضع بين البلدين ،وكانت البداية بمبادرة ثنائية حيث التقى وزير الخارجية الجزائري بوزير الخارجية المغربي يوم 5 اكتوبر1963بمدينة وجدة المغربية، و لم يتمكنوا من وقف النشاطات المسلحة رغم بيان وزيري الخارجية ،الذي أكد على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة للبحث في المشاكل الحدودية، وضرورة وضع حد لكل ما من شانه أن يحدث زعزعة في العلاقة القائمة بين البلدين.وقد حدد تاريخ 10 أكتوبر1963لعقد قمة على مستوى رؤساء الدول.[2]بالإضافة إلى قمة تلمسان المفروض انعقادها 10اكتوبر وقمت مراكش مابين15-17 .وبعد فشل كل هذه المبادرات ظهرت بعض المحاولات الفردية أهمها التي قادها الرئيس الغاني "كوامي نيكروما" الذي قام بزيارة لكل من الجزائر والمغرب وحاول التوفيق بين الطرفين المتنازعين، لكن إصرار كل طرف على مطالبه الإقليمية أفشل مبادرة نيكروما .

وبعد تفاقم النزاع ترتب عنه تدخل الجامعة العربية التي عقدت اجتماعا بناء عن دعوة الأمين العام 19 أكتوبر 1963 وتقرر فيه ما يلي:

-إيقاف جميع العمليات العسكرية ووقف إطلاق النار.

- دعوة الحكومتين لسحب قواتها إلى مراكزها السابقة.

[1]محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الارترية ،دار الجيل، بيروت،2004، ص86

[2]رياض بوزرب ،مرجع سابق،ص65.

-تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في حل النزاع.[1]

رفض المغرب كل الاقتراحات والتوصيات التي تقدم بها مجلس الجامعة الخاصة بوقف إطلاق النار، أو عودة القوات إلى مواقعها أو تأسيس لجنة مصالحة أو تنظيم لقاء بين رؤساء الدول المغاربية الأربعة (تونس،الجزائر،المغرب،ليبيا) من قبل الرئيس المصري **جمال عبد النصر** خوفا من أن مصر ستسيطر على هذا التنظيم الإقليمي العربي، ومن تم تنحاز والجامعة للجزائر التي تربطها بها علاقات منذ الثورة مما عجل بفشلها. [2]

أن فشل محاولة حل المشكل على المستوى العربي انتقل لمعالجته المستوى الإفريقي والذي تجسد في منظمة الوحدة الإفريقية .وهي أول مشكلة تواجهها المنظمة بعد تأسيسها،قد أرسلت الحكومة الجزائرية في 1963/10/23 إلى السكرتير العام والمؤقت للمنظمة بطلب عقد دور غير عادية لمجلس وزراءها للبحث في هذا المشكل في أسرع وقت .

فقام الرئيس الإثيوبي **"هيلا سيلاسيي"**[3] بعقد اجتماع في باماكو بتاريخ 1963/10/29وبعد موافقة الرئيس الجزائري **احمد بن بلا** والرئيس المغربي **الحسن الثاني**[4] ،وبمشاركة الرئيس المالي **"مودبيو كيتا"**[5] الذي أكد أن بلده مستعدة لإحتضان الاجتماع ،حيث أمكن التوصل الاتفاق بوقف إطلاق النار يوم 1963/11/02.[6] بالإضافة إلى بعض القرارات أهمها:

- تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد وسلام هذه المنطقة .

[1] احمد مهابة، مرجع سابق،ص243 .
[2] محمد بوعشة، مرجع سابق،ص 85 .
[3] رئيس اثيوبيا تولى العرش عام 1930 وبقي فيه إلى غاية 1974 توفي بعد سنة من وقوع إنقلاب 1975 وكان عمره 83 سنة.
[4] ملك المغرب إعتلى العرش عام 1961 وتوفي في عام 1999.
[5] اول رئيس لجمهورية مالي (1915-1977) بعد إعلانه عن إستقلالها عام 1960 ازيل من الحكم عام 1968.
[6] إسماعيل حلمي محروس، مرجع سابق،ص823.

- تشكيل لجنة تحكيم يتولى اختيارها وزراء خارجية المنطقة، وتكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العملات العسكرية بين البلدين، ودراسة مشكلة الحدود بينهما، وتقديم مقترحات ايجابية بين الطرفين بالإضافة إلى وقف الحملات الدعائية بين البلدين.[1]رغم اتفاق "باماكو" إلا أن الاشتباكات المسلحة عادت بين البلدين، عندما احتلت المغرب منطقة فقيق ، مما أدى إلى عقد دورة عير عادية لمجلس وزراء المنظمة خلال الفترة ما بين 15- 18نوفمبر 1963باديس أبابا لإعادة مناقشة هذا النزاع .وفد قرر مجلس وزراء المنظمة إنشاء لجنة خاصة تتكون من سبع دول (إثيوبيا، ساحل العاج، مالي، السنغال، السودان، وتنجانيقا "تنزانيا") التي كلفت بدراسة المشكل ، ومحاولة أيجاد حل للمشكل.

واصبح مفر هذه اللجنة في باماكو، وأخذت تعرض نتائج أعمالها على مجلس وزراء المنظمة أثناء اجتماعها في لاجوس "نيجيريا"في فبراير 1964،وفي اجتماع القاهرة في نفس السنة، واجتماع أكرا سنة 1965 حيث وافق المجلس. على مواصلة عمل اللجنة وفقا لميثاق المنظمة واتفاق باماكو، وقرارات مجلس الوزراء المنظمة في هذا الشأن.[2]

أن اهتمام المنظمة والقرارات الصادرة عنها بخصوص هد النزاع كان اثر ايجابي على بروز نوعا من الانفراج في العلاقات الجزائرية المغربية .

ومع وصول الرئيس "هواري بومدين" إلى الحكم في الجزائر ،والذي كان موقفه أكثر صلابة قائم على رفض إي مناقشة حول الحدود .فدخلت العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم وخاصة بعد تأميم الجزائر للمناجم 08 ماي 1966 .[3] فطالب المغرب بعقد اجتماع للجنة الخاصة الإفريقية على اثر تأميم

[1]رياض بوزرب، مرجع سابق، ص67.
[2]إسماعيل حلمي محروس، مرجع سابق ص825 .
[3]رياض بوزرب،مرجع سابق، ص67.

المناجم الواقعة بمنطقة تندوف المتنازع عليها، وقد أدى هذا إلى توتر العلاقات بين البلدين من خلال عودة النزاع في شكل حرب باردة من1966إلى 1968 تمثلت في تجدد الحملات الدعائية بين الطرفين.

وبعد مفاوضات دارت بين الحكومة الجزائرية والمغربية عقد اجتماع في **أفران** بين الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين في 15 يناير 1969 وهي اتفاقية الإخاء والتعاون وحسن الجوار،التي تمنع الدولتين من اللجوء إلى القوة، وتلتزم بطرح المشاكل المشتركة امام لجان مشتركة[1].

وفي ماي 1970اعترفت الحكومة المغربية بتبعية منطقة تندوف للجزائر في اجتماع يتلمسان ضم رؤساء دول الجزائر، المغرب، تونس، وموريتانيا من اجل تشكيل لجنة لرسم الحدود بصفة نهائية .وفي اجتماع المؤتمر الإفريقي الثامن الذي عقد بالرباط بالمغرب في19جوان 1972 أعلن الملك الحسن الثاني أن الجزائر والمغرب قد توصلا إلى تسوية النزاع بينهما.وبذلك تمت تسوية النزاع خارج المنظمة الإفريقية، وفي ضوء جهودها الدبلوماسية.[2]

[1] عبد القادر محمودي: النزاعات العربية -العربية وتطور النظام الإقليمي العربي ، المؤسسة الوطنية للإيصال ،الجزائر،2002،ص247.
[2] نفس المرجع،ص248.

خلاصة الفصل:

نستنتج في الأخيران العلاقات الجزائرية المغربية خلال هذه الفترة باتت في تأزم تلوى الأخرى بسبب مشكل الحدود الذي تطور إلى مواجهة عسكرية بين البلدين سميت بحرب الرمال 1963التي سالت فيها دماء الأشقاء. وعلى الرغم من التدخلات على المستوى العربي والإفريقي من اجل إصلاح الأوضاع إلا أن معظمها باءت بالفشل واستمر الصراع في شكل حرب باردة بين الطرفين .

الفصل الثاني

بعد مسلسل الصراع الذي عرفته العلاقات الجزائرية-المغربية والذي دارت رحاه حول المناطق الحدودية، حيث حاول كل طرف التمسك بموقفه تجاه هذه المناطق. فسعى المغرب إلى استرجاع كافة المناطق التي ذكرها علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال في الكتاب الأبيض، في حين أن الجزائر كان موقفها معتمد على مبدأ الحدود الاستعمارية أي الإبقاء على الحدود التي تركها الاستعمار. لتعرف العلاقات الجزائرية المغربية نوعا أخر من الصراع يختلف عن المرحلة الأولى وهو الصراع على خط الحدود ليصل إلى أزمة بين البلدين أدت إلى غلق الحدود البرية .

المبحث الأول:أزمة الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.

المطلب الأول:أسباب الأزمة.

1-السبب المباشر:

وقعت أحداث هذه الأزمة في وقت كانت الجزائر تمر بأزمة أمنية والمتمثلة في الإرهاب، حيث قام هذا الأخير بمهاجمة فندق الأطلس أسيني في 1994/08/24بمراكش[1]، حيث قامت السلطات المغربية بتوجيه الاتهام إلى السلطات الجزائرية بالإضافة إلى إصدار قرار يقتضي بفرض تأشيرة على الجزائريين من اجل الدخول إلى الأراضي المغربية . حيث اعتبر هذا القرار فردي قامت به السلطات المغربية دون أي اعتبار لسلطة وسيادة الدولة الأخرى.فكان رد الجزائر بقرار أحادي رد على التأشيرة التي فرضت على الجزائريين الذين كانوا اكبر ضحايا هذه الأزمة، حيث لأدخل لهم في المشاكل السياسية بين البلدين. فقرار الجزائر والمتمثل في غلق الحدود بين البلدين دون إعطاء أي أهمية للعائلات المغربية والجزائرية التي تربطـــها عــلاقة قرابـــة ،فمسؤولية غلق الحدود تقع على عاتق الحكومتين والنظامين راح ضحيتها الشعبين الجزائري والمغربي .لان السفر من دولة إلى أخرى يستدعي الحجز في الطائرة والتي تكلف الكثير بحيث ينفق الشخص أموالا طائلة في حين يمكنه التنقل برا على بعد كيلومترات[2] .

[1]محمد لغروس ،سناءالغويضي:الجزائر تاريخ حافل بالخرجات المسيئة للمغرب، جريدة التجديد، العدد3272،2013، ص6.

[2]محمد رضوان، منازعات الحدود في المغرب العربي:مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية. الجزائر ،1999،ص30.

2- الأسباب الغير مباشرة:

من الأسباب الغير مباشرة التي يمكن الإشارة إليها وكان لها يد خفية في تحريك عجلة هذه الأزمة هي الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها البلدين **الجزائر:**

كانت الجزائر في هذه الفترة تتخبط في أزمة أمنية "الإرهاب"بالإضافة إلى ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي ربحت الجولة الأولى في الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991.

-استقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد 1992/01/11،أدى إلى زيادة العنف داخل البلاد، فهذه الأحداث أثرت على العلاقات الجزائر دوليا، وخاصة مع المغرب الذي كنت شكوك الجزائر تدور حول دعم المغرب للمتطرفين عن طريق استخدام أراضيه كمعبر، مقابل تأييده في قضية الصحراء الغربية في حال وصولهم إلى السلطة.[1]

-وفي1992/01/14 وبعد استقالة بن جديد تم تعيين محمد بوضياف رئيسا، حيث كان يقيم بمدينة مغربية "القنيطرة" وحرص على إيجاد حل لإقليم الساقية الحمراء وادي الذهب،وهو ما شكل ارتياحا لدى الأوساط المغربية، لكنه اغتيل في نفس السنة 29جوان 1992.واستمر مسار العلاقات المغربية الجزائرية من سيئ إلى أسوء، عقب اتهام مسؤولين جزائريين المغرب بالسماح بمرور الأسلحة عبر الحدود للجماعات المسلحة، التي تقترف جرائم في حق المواطنين الجزائريين.[2]ونظرا لاشتداد الأوضاع الأمنية في الجزائر،جعلها

[1] يحي جلال:مسالة الحدود المغربية الجزائرية، المؤسسة الجزائرية، القاهرة، 1987، ص 177.
[2] عتيقة نصيب :العلاقات الجزائرية المغربية في فترة الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة2012، ص96.

تنتهج سياسة شديدة اللهجة تجاه أي دولة تحاول التدخل في شؤونها.وأول إنذار وجه للمغرب.

-المغرب:

المغرب كسائر بلدان العالم، لم يسلم من خطرا لمخدرات وزراعتها وترويجها، وانتشر استعماله بين مختلف شرائح المجتمع ذكوراً وإناثاً.فتوسعها بهذا الشكل جعل المغرب في موقف لا تحسد عليه تجاه هذه الكارثة لما لها من تأثيرات سلبية حيث فقد المغرب سمعته الدولية كما يفقد صحة شبابه النفسية والجسدية وهذه الظاهرة أفسدت على المغاربة راحتهم النفسية واستقرارهم الاجتماعي.[1]لذالك تطور ترويج المخدرات بالمغرب بشكل كبير خاصة في ظل التطور الصناعي ووجود فئات متخصصة لترويجها.ففي عام 1992 وقبل صدور المرصد الجيوسياسي في باريس والذي كشف عن واقع تجارة المخدرات بالمغرب ، خصصت إحدى النشرات الغربية المغرب ضمن التقرير الذي أصدرته عن المخدرات في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة مراكز أنتاج المخدرات وأماكن تواجدها وأسباب انتشارها ومحاور تسويقها وانعكاساتها على الأوضاع السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية.[2]

حيث تضمن التقرير أن إنتاج المغرب بلغ سنة 1992 أكثر من 150 طن من الحشيش المستخلص من الكيف . وان المغرب أصبح يحتل المرتبة الرابعة من بين الدول المصدرة لهذه المادة بالرغم من أن المغرب يعتمد في استخراجها على الطرق التقليدية.

[1]المخدرات في المغرب، زراعة، استهلاك،ترويج متحصل عليها من الموقع الالكتروني:
http://www.blog.sqeeed.com/2010.
[2]عتيقة نصيب، مرجع سابق، ص96.

أما على المستوى الداخلي فقد ارتفع عدد المتعاطين للمخدرات والحشيش بشكل كبير داخل المجتمع المغربي من أطفالا، نساء، ورجال بل بين أسوار المدارس وجدران الجامعات وهكذا بدأت المخدرات بالمغرب تأخذ شكل كارثة.[1]

من ناحية أخرى فإن المغرب يعاني من ظاهرة التهريب حيث أثبتت الدراسات عام 2004 أن مجموع المواد المهربة قدر بـ 6مليار درهم سنويا هذا الرقم الذي تضائل نسبيا فيما بعد بسبب تشديد المراقبة على المناطق الحدودية بالإضافة يقظة رجال الأمن والسلطات الأمنية بالإضافة إلى إقامة أسواق ومساحات واسعة مخصصة للتجارة، وتحرير الأسعار ومحاربة التهريب على المستوى التعريفة الجمركية.[2]

أما بالنسبة للسلع المهربة من المغرب إلى الجزائر فتقدر بحوالي 432 مليون درهم حيث يبقى هذا العدد مجرد افتراض، إذ انه لا يمكن التحديد بدقة رقم المعاملات في عملية التهريب كما يتحكم في ذالك قانون العرض والطلب ونسبة رواج السلع، وتوفر شروط المقايضة والظروف الأمنية على طول الشريط الحدودي بين الجزائر والمغرب والذي يقدر بـ 1500 كلم بالإضافة إلى الظروف المناخية.[3]

المطلب الثاني:دوافع الدولتين من غلق الحدود.

المغرب وغلق الحدود:

1-الدافع النفسي:وهي الظروف النفسية لصاحب القرار-الملك الحسن الثاني وعلاقته بالنخب الجزائرية الحاكمة، أو ما يطلق عليه المتغيرات ذات الطابع

[1]المخدرات في المغرب: زراعة استهلاك وترويج من الموقع الالكتروني:
.http://www.blog.sqeeed.com/2010

[2]عكاشة برحاب: ظاهرة التهريب بين المغرب والجزائر من الأمس إلى اليوم، جريدة الإحداث المغربية، أكتوبر، 1999ص2.

[3]نديم البيطار: الحدود الإقليمية الجديدة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 87.

الفردي ومن هنا يمكن الاعتبار أن شخصية الملك الحسن الثاني وتركيبته الإديولوجية وطبيعته البراغماتية كانت من بين الأسباب التي أدت إلى غلق الحدود وتوتر العلاقة بين المغرب والجزائر ويمكن ان تفسر كما يلي:

-التكوين السوسيولوجي للملك الحسن الثاني الذي عاش طفولة ناعمة، درس الحقوق في الجامعة الفرنسية "بوردو"[1]

-طبيعة الملك الحسن الثاني، حيث سمحت له مكانته كملك جعلته يقيم علاقات وتحالفات مع الطبقة البورجوازية والجماعات الإسلامية على الحدود الجوراية للمغرب،من اجل قضية الصحراء الغربية في حال وصولهم إلى السلطة.

-عدم اتفاق المغرب مع النخب الجزائرية في الوصول إلى إتفاق وخاصة في قضية الصحراء لأن المغرب علق آمال على الجماعات الإسلامية وكذالك على الرئيس الراحل "محمد بوضياف"فالقرار جاء نتيجة ضياع فرصة مغربية الساقية الحمراء.[2]

-الأوضاع الداخلية للمغرب:

وتضم الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة حيث عمل الملك الحسن الثاني على توجيه المشاكل الداخلية وخاصة الاجتماعية إلى الجزائر،والتي عانت من فرار غلق الحدود الذي ادخلها في عزلة إقليمية وعربية ودولية نتيجة أزمة الإرهاب التي كانت تتخبط بها في تلك الفترة.[3]

-الأهمية الإستراتجية للمناطق المتنازع عليها، وبغلق الحدود تكون المغرب قد ألغت إي مبادرة ودية بين البلدين.

[1] عتيقة نصيب:مرجع سابق، ص101.

[2] مصطفى صايج ،مرجع سابق،35.

[3] ابو بكر احمد كمال :ماذا بعد التطبيع في العلاقات الجزائرية المغربية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 93،1988، ص47.

-يسعى المغرب إلى خلق جو من الاستقرار داخل مملكته فبغلق الحدود يكون المغرب قد صد جميع محاولات للتحول الديمقراطي أو قيام جمهورية مغربية - تأثرا بالنظام السياسي للجزائر- أو على الأقل قيام ملكية دستورية، يمارس فيها المواطن المغربي جميع حقوقه .[1]

3-الأوضاع الخارجية:

-محاولة الملك الحسن الثاني تعزيز رابط الثقة مع الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاولت ولعب دور الحليف الاستراتيجي من منطقة المغرب العربي من اجل صد هجوم الإرهاب النابع من حدودها الشرقية .-الخطر الذي كان يهدد النظام الملكي، وخاصة بعد انتشار موجات الديمقراطية في المغرب العربي.[2]

ثانيا:الجزائر ودوافع غلق الحدود.

1- الدافع النفسي:وجاء نتيجة تراكم الأحداث التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية حيث كان رد الجزائر على القرار المغربي مبني على مجموعة من المتغيرات أهمها:

-إن مشكل المخدرات في المغرب خلق نوعا من الاضطراب داخل أوساط الشباب الجزائري.[3]

-كانت الجزائر تدرك تماما إن قرار المغرب هو وسيلة ضغط من اجل تنازلها عن مبدأ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

-إن غلق الحدود بالنسبة للجزائر يشكل نوعا من الاستقرار الداخلي , وغلق المجال أمام إي تدخل أجنبي للتسوية الأمنية وخاصة للقضاء على التنظيمات

[1]احمد مهابة:مشكلات الحدود في الوطن العربي ،مجلة السياسية الدولية ،العدد،111،يناير1993ص30.
[2]فاطمة عاشور:عائلات مغربية منعتها الحدود من التواصل، مجلة لها العدد07 مارس 2010 ص22.
[3]الحصاد ألمغاربي :نشرة إخبارية، إنتاج قناة الجزيرة ،معروضة علي اليوتيوت،اطلع علية بتاريخ 2014/04/12.
انظر: القرص المضغوط.

الإرهابية، حيث اعتبرت الجزائر مشكلة الإرهاب فضية داخلية ، ترفض أي تدخل أجنبي.

2- الأوضاع الداخلية:

-الأزمة الأمنية والحرب على الإرهاب، والفراغ السياسي في كثير من الأحوال.

-الصراعات السياسية في الجزائر وتأثيرها على علاقتها مع الدول الأخرى،جعلها تفضل التهميش والدخول في عزلة مما أدى إلى تدهور أوضاعها الداخلية أكثر فأكثر.

- كانت الجزائر ترى من قضية غلق الحدود مجال يسمح لها من السيطرة على الأوضاع الداخلية.

-الأوضاع الخارجية:

-ضعف علاقة الجزائر إقليميا ودوليا بسبب الأزمة الأمنية الخانقة التي كانت تعيشها ومحاولة المغرب من استمالة بعض الدول الغربية وإقامة علاقة صداقة واتفاقيات شراكة في جميع المجالات-اقتصاديا-وسياسيا ...الخ

-تدهور الوضع في الجزائر على المستوى العربي، وانتعاش المغرب سياسياً واقتصاديا على غرار الجزائر التي انشغلت بمشاكلها الداخلية.[1]

[1] عتيقة نصيب، مرجع سابق، ص103.

المبحث الثاني:تأثير مشكل الحدود على العلاقة بين البلدين.

المطلب الأول: التأثيرات السياسية

لقد اثر مشكل الحدود على العلاقة السياسية بين البلدين وقد تجلى هذا التأثير في أعاقت مسيرة الاتحاد ألمغاربي وجعلته يركن إلى الجمود ، رغم روابط الدين والحضارة والتاريخ المشترك لدولتين، إلا أن هذا لم يجنبه التعثر فقد صاحبته عوائق منذ البداية لو يتمكن من تجنبها ، خاصة ما تعلق بوضعية الأقطار العربية وسياستها مع بعضها البعض .ونذكر في هذا الصدد النزاع المسلح بين المغرب والجزائر الذي عكس بروز الصراعات إقليمية ، التي أدت إلى رفض أي تفكير جدي في بناء المغرب العربي الكبير. حيث تعتبر أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب التي لا زالت تعد من أهم العقبات أمام الأنظمة المغاربية في أي إقتداء بالنماذج التوحيدية في ضفة البحر الأبيض المتوسط الشمالية كما تعرضت إلى عجز في الأنظمة السياسية في بلدان المغرب العربي عن تحديث ممارساتها في الحكم. ولم تنجحا المجموعة المغاربية في تحويل المشروع إلى حدث تاريخي قادر على تعزيز التنمية في الأقطار المغاربية ، بل لم تنجح حتى في تركيب عمل برنامج مشترك يعمل على تحويل بنود ميثاق الاتحاد ألمغاربي إلى معطيات ومواد تمكنه من الإنغراس في الواقع،فرغم المعطيات الجغرافية التي صنعت مشروع الاتحاد ،فإن ضغوط الواقع وأبعاده المختلفة واقع الأحوال القائمة بين ا قطار المغرب العربي.[1]

فالاتحاد المغربي أصبح يواجه تحديات داخلية وخارجية تتلخص في شلل هياكله وعقم مؤسساته والتأجيل المستمر لاجتماع مجلس الرئاسة الذي كان مفترضا انعقاده في الجزائر عام 1995.حيث يضم الاتحاد ألمغاربي حوالي 80

[1]مروة نوري جعفر: المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992،ص85.

مليون نسمة من العرب، ويشمل المنطقة الممتدة من حدود ليبيا مع مصر إلى نهر السنغال، حيث تعد المغرب والجزائر دولتان مهمتان من حيث الموقع وعدد السكان.[1]

فإذا كان الاتحاد ألمغاربي يشكل مبادرة سياسية بين البلدين، فإن الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن و ما أكثرها ظلت حبرا على ورق، بسبب غياب الفعل الملموس وهذا واقع لا زالت تعيشه مناطق شرق المغرب وغرب الجزائر وبدون شك أن الأوضاع الداخلية في الجزائر و مشكلة الصحراء الغربية ساهم بقسط كبير في عرقلة أقامة علاقة طبيعية عبر الحدود الجزائرية المغربية .إلا أن الأمل يظل قائم على تفعيل آليات الاتحاد، التي من شانها الإسهام في دعم العلاقات المشتركة بين البلدين في جميع الميادين،ويمكن للحدود بين الجزائر والمغرب أن تعرف إقلاعا في التنمية الشاملة للبلدين.[2]

المطلب الثاني: التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية.

1-التأثيرات الاجتماعية.

إن غلق الحدود البرية بين المغرب والجزائر شكل عائقا كبيرا أمام الأسر الجزائرية والمغربية التي تضطر إما إلى قطع مسافات طويلة في رحلات مكلفة ماديا عبر الطائرة، أو المغامرة عبر الحدود من خلال سيارات تهريب البشر.

وتجدر الإشارة إلى أن غلق الحدود الجزائرية المغربية يعود إلى صيف 1994، ولم تُفتح منذ ذلك الحين رسميا إلا مرتين. الأولى عندما تم السماح للقافلة الطبية التي نظّمها النائب البريطاني غالاوي عام 2002 لمساعدة أطفال العراق، والثانية لمرور المساعدات المغربية التي أرسلها للجزائر بعد

[1] بطرس بطرس غالي : الجامعة العربية وتسوية المنازعات الإقليمية، معهد الدراسات الجامعية، القاهرة، 1977، ص68 .

[2] عكاشة برحاب: من قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب، دار أبي رقراق ،2003،ص،126.

فيضانات2003.[1]حيث أدت هذه الأزمة إلى قطع الأرحام بين الأسر التي تعاني الأمرين من إغلاق الحدود بين البلدين، حيث يقيم بعض أفرادها شرق البلاد ويجدون أمامهم كل السبل مغلقة لزيارة أحد أقاربهم ،وستضطر هذه الأسرة إذا ما رغبت في صلة رحم أقربائها في الجزائر بأن يسافر أفرادها إلى الدار البيضاء لحجز مقاعد لهم في الطائرة التي تتوجه من هناك إلى الجزائر. وبالرغم من قصر المسافة بين مدينة وجدة ـ مثلا ـ شرق المغرب وبين مدينة مغنية في الجزائر حيث لا يفصلهما سوى 16 كيلومترا تقريبا، فإن الأسر التي ترغب في صلة الرحم مع أقاربها بالجزائر عليها أن تقطع مسافة يوم كامل بالقطار إلى البيضاء،[2] ومن ثم إلى الجزائر العاصمة وبعدها إلى مغنية. وهذا الوضع يجعل العديد من الأسر الفقيرة ومتوسطة الحال تحجم عن السفر جوا من المغرب إلى الجزائر أو من الجزائر إلى المغرب، الشيء الذي يؤدي إلى قطع الأرحام.[3]بين أفراد الأسرة الواحدة وحتى بين الآباء والأبناء. مما يؤدي ببعض الأسر بالمغامرة محفوفة بالمخاطر، وتتمثل في ما يسمى بـ"شراء الطريق"، وتعني في لغة سكان منطقة الحدود "بين البلدين"، عملية دفع المال لمهربي البشر من خلال سيارات التهريب بين البلدين.

2-التأثيرات الاقتصادية:

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين ركود تام ويتجلى ذلك من خلال انعدام أي اتفاقيات من هذا القبيل من شأنها تحقيق أهداف مشتركة.[4]

[1]الحدود بين الجزائر والمغرب،متحصل عليه من الموقع :
htt //www.aldjadidonline.com permalik. بتاريخ2013/07/14.
[2]فاطمة عاشور : عائلات مغربية منعتها الحدود من التواصل، مجلة لها،العدد07، مارس،2010
[3] فاطمة عاشور ،مرجع سابق
[4]عكاشة برحاب :من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، مرجع سابق،113.

وبعد الأحداث والأزمات التي شهدتا المنطقة والنزاعات التي خاضتها مع بعضها البعض وقضية غلق الحدود البرية التي كان لها الأثر البليغ في عرقلة التنمية الاقتصادية بين البلدين.

تأثير الاقتصاد المغربي:

تشير الإحصائيات المتوفرة بخصوص العلاقات التجارية بين الجزائر والمغرب أن الجزائر لن تستفيد من ناحية التجارية والاقتصادية عموما من فتح حدودها الغربية مع المغرب،كون أن حجم مبادلاتها تتم بشكل أكبر مع الدول الأوروبية والآسيوية مما يجعل المغرب المستفيد الأول منها، فيما تشير تقديرات الخبراء والاقتصاديين إلى أن المغرب يخسر ما يصل إلى 4 ملايير دولار سنويا من إيرادات التجارة والسياحة بسبب غلق الحدود مع الجزائر، ويعتقد الخبراء أن دعوة المغرب بعد 14 سنة عن غلق الحدود لم تأت من العدم بل جاءت بعد تفطّن المغرب لحجم الخسائر التي تتكبدها جراء غلق الحدود البرية.[1]

وتفيد الإحصائيات المتوفرة إلى أن المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال سنتي 2000 و2001 فاق 2024 مليون درهم و2179 مليون درهم على التوالي، لتعرف بعد ذلك تراجعا خلال السنوات الموالية، حيث بلغت حوالي 1789 مليون درهم سنة 2004 . ووفق المعطيات ذاتها، تعد الجزائر الممون رقم 15 للمغرب، بحيث وصلت واردات المغرب من الجزائر سنة 2002 إلى 1795 مليون درهم، وعادت إلى التراجع سنة 2004مسجلة حوالي 1430 مليون درهم لترتفع مجددا سنة 2006 بحيث وصلت إلى 3914مليون درهم.ويعزى الخبراء ذلك إلى ارتفاع واردات المغرب من الغاز والمحروقات الأخرى التي بلغت 3178 مليون

[1] عكاشة برحاب: المبادلات عبر الحدود البرية، جريدة العلم، العدد 18967، 2002، ص07.

درهم. ويتميز الميزان التجاري للمبادلات المغربية مع الجزائر منذ سنة 2000 بعجز دائم بلغ سنة 2006 ما يقارب ألـ 3432 مليون درهم كأعلى قيمة سجلت خلال هذه السنة.وتمثل وضعية الجزائر في الميزان التجاري المغربي لسنة 2006 -حسب ذات الإحصائيات- الزبون رقم 27 للمغرب على مستوى التصدير، والممول رقم 15 على مستوى الاستيراد.[1]

وتؤطر المبادلات التجارية بين المغرب والجزائر اتفاقيتان، الاتفاقية التجارية والتعريفية بتاريخ 14 مارس 1989 التي بموجبها تعفى المواد ذات المنشأ والمصدر المحليين من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، إضافة إلى اتفاقية الأداء المبرمة بين بنك المغرب والبنك المركزي للجزائر وتشير تقديرات الخبراء والاقتصاديين إلى أن المغرب يخسر ما يصل إلى 4 ملايير دولار سنويا من إيرادات التجارة والسياحة بسبب غلق الحدود مع الجزائر خاصة في المدن الساحلية المغربية الواقعة على الحدود مع الجزائر،[2] التي تحوّلت فنادقها إلى شقق للكراء لصالح العائلات بعدما تراجعت مداخليها بشكل كبير جدا.وكان القائمون على هذه المناطق قد ناشدوا السلطات المغربية من أجل القيام بكل ما في وسعهم من أجل إعادة فتح الحدود مع الجزائر ومنه إعادة بعث السياحة في هذا البلد الذي يرمي إلى استقطاب 600 ألف سائح جزائري في حال وافقت الجزائر على فتح الحدود.ويؤكد عدد من الفاعلين الاقتصاديين أن إعادة فتح الحدود البرية، يشكل :

أولا: حلا عمليا للمشكل المتفاقم المتعلق بظاهرة التهريب والتجارة غير المنظمة التي تلحق أضرارا كبيرة بالاقتصاد المنظم في البلدين.

[1] ملايير دولار تحسه المغرب جراء غلق الحدود، متحصل عليه من الموقع :
Zawaya.maghrebia.com/old. بتاريخ 2013/03/31.

[2] هشام رفيح، رانيا سنجر:الجزائر تخنق المغرب اقتصاديا، روبرتاج،معروض على اليوتيوب،اطلع علية 2014-10/04/12.
انظر: القرص المضغوط.

ثانيا: دخلا مهما لتطوير المبادلات التجارية بين البلدين وتحفيز رجال الأعمال على إنجاز المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المنطقة المغاربية ككل.[1]

تأثر الاقتصاد الجزائري:

أن التطبيعَ الحدودي بين الجزائر وجارتها الغربية لن تكون له على الاقتصاد الجزائري أثارٌ سلبية تُذكر، بدليل أن الحدود مفتوحةٌ مع تونس دون أن يؤدي ذلك إلى انهياره.لأنّ فتحُ الحدود مع المغرب يُراد له أن يكونَ مقدمةً لتسويق واسع النطاق للسلع المنتجة في هذا البلد في الجزائر ولتسهيل الاستثمارات المغربية فيه، وهي استثماراتٌ ليس بمقدور الرأسمالية التونسية إنجازُها (بلغ حجم الاستمارات المغربية الجارية في الخارج حوالي 3 مليار دولار في 2011).[2]ما يخيف الجزائرَ ليس احتمالَ تفاقم تهريب السلع المدعومة إلى المغرب فحسب، بل هو أيضا أن يكون فتحُ الحدود إشارةَ بدء ضغوط مغربية ودولية عليها من أجل تحرير تام للمبادلات الاقتصادية بين الدولتين في ظرف اقتصادُها فيه غيرُ مستعدّ للمنافسة نظرا لازدياد تبعيته لعوائد البترول والغاز في السنوات الأخيرة، ولعجز قطاعه الخاص عن ملء الفراغ الذي تركه تقلص قطاعه العام بعد إغلاق عشرات الشركات في عز الحمى الليبرالية للتسعينيات. وبعبارة أخرى، لا تخشى السلطات الجزائرية الآثارَ الفورية لإعادة تنشيط الحركة الحدودية بقدر ما تخشى أن تطلقَ مسارا سيصعب التراجعُ عنه دون نشوب أزمة سياسية حادة مع جيرانها المغاربة.[3]

[1] ملايير دولار تحسه المغرب جراء غلق الحدود، متحصل عليه من الموقع :
.Zawaya.maghrebia.com/old.
[2]نفس المرجع.
[3]الحصاد ألمغاربي:مرجع سابق.

-المبحث الثاني:العوامل الفاعلة في أزمة الحدود البرية.

المطلب الأول:مجزرة بني ونيف.

في 15 أوت أقدمت مجموعة مسلحة على الهجوم قرية بني ونيف الجزائرية على الحدود المغربية الجزائرية وارتكبت جرائم بحق سكان المنطقة حيث قتلة 30 مدنيا ، ومن بينهم عسكريين من حرس الحدود المغربية، حيث حملت الصحف الجزائرية المغرب مسؤولية دخول الجماعات المسلحة لارتكاب جريمتها. مما أدى إلى تدهور العلاقات الجزائرية التي عرفت بعض الدفء خلال تلك الفترة. حيت كان متوقعا انعقاد قمة بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والملك المغربي الحسن الثاني قبل يومين من وفاته ، وبعد أحداث مجزرة بني ونيف صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أن الكومندو التابع للجماعات الإسلامية قد فر إلى الأراضي المغربية ووجه رسالة إلى الملك المغربي محمد السادس يدعوه فيها إلى تجنب الخطاب المزدوج وتبديد الغيوم بين البلدين . فكان رد المغرب على رسالة الرئيس الجزائري من خلال التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية آنذاك، حيث نفي أن تكون المجموعة المنفذة للعملية داخل الأراضي المغربية، واعتبر الأزمة بين البلدين سحابة سرعان ما تزول.[1]

المطلب الثاني:المتغيرات السياسية للبلدين.

بالنسبة للجزائر وبعد اعتلاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة1999 بالرغم من المحبة التي بادر بها أثناء جنازة الحسن الثاني، إلا انه كان متمسك بحق الشعوب الصحراوية في تقرير مصيرها. و وضع كل الأمور جانبا، وأكد على

[1] عتيقة نصيب، مرجع سابق، ص 105.

رفض إي تسوية إلا في إطار الاعتراف بالقضية الصحراوية والموافقة على الاستفتاء.[1]

أما عن قضية فتح الحدود فالجزائر ترفض ذلك لأسباب أمنية بحتة.و فرضت ثلاثة "شروط" لإعادة فتح الحدود البرية المغلقة مع المغرب، و يتعلق الأمر "بحملة تشهير تقوم بها الدوائر الرسمية وغير الرسمية المغربية ضد الجزائر" و"التعاون الفعلي للمغرب من أجل إيقاف تدفق التهريب، وخاصة المخدرات"، إلا أن "الشرط" الثالث يعد الأكثر إقلاقا للطرف المغربي وهو أن "الجزائر تضع قضية الصحراء الغربية في صلب العلاقات الثنائية".[2]

فالمغرب هي الأخرى إلى جانب الجزائر تدخل عهد جديدا باعتلاء محمد الخامس العرش الملكي، حيث حاول إعطاء إستراتيجية جديدة، بخلاف ما عرف به والده. حيث حول بسط أرضية رطبة للنقاش مع الجزائر في قضية ملف الحدود وإعادة النظر في العلاقات الثنائية للبلدين مع التشبث بمغربية الصحراء الغربية كحق تاريخي .[3]

[1] نفس المرجع،ص116.

[2] لهذه الأسباب تظل الحدود مغلقة بين الجزائر والمغرب، متحصل عليه من الموقع : www.aldjadidonline.com/permalink/25939.html#ixzz31VBDiCi.

[3] مصطفى صايج :ما وراء الحدود المغربية ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: Mostaphasaidj.maktoobblog.com. بتاريخ 2010/05/27.

خلاصة الفصل.

لقد تم في هذا الفصل التطرق الصراع الحدودي وعودته بشكل آخر تمثل في أزمة برية بين الجزائر والمغرب انتهت بغلق الحدود بين البلدين في الفترة الممتدة ما بين 1989-1999، في محاولة من اجل إبراز الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة بالإضافة إلى سرد أهم الدوافع التي دفعت الدولتين إلى غلق الحدود وصولا إلى تأثير قضية غلق الحدود على الجانب السياسي، الاقتصادي،والاجتماعي .

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة عن تاريخ مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب في الفترة الزمنية الممتدة بين 1963-2005 رغم أن هذا المشكل عرف منذ الفترة الاستعمارية، ومنذ ذالك الحين والمغرب تطالب بالأراضي في العديد من المناسبات وخاصة بعد استقلاله.لكن الجزائر كانت ترى تأجيل ذالك إلى غاية حصولها على الاستقلال، وبعد سنة من استقلال الجزائر طالبت المغرب الجزائر بأراضيها لكن الجزائر رفضت ذلك واعتبرتها موروثة عن الاستعمار في حين المغرب كان يردد أسطورة "الحق التاريخي "أي أن هاته المناطق تابعة له تاريخيا فتباينت الآراء وتضاربت المواقف مما أدى إلى حدوث مواجهة مسلحة بين البلدين عرفت بحرب الرمال 1963. ومنذ ذلك الحين والعلاقة بين البلدين في توتر مستمر بالرغم من المحاولات والمساعي لتسوية العلاقات من طرف المنظمات الإقليمية.. واهم ما يمكن استنتاجه من هذا الفصل:

- أن الحدود الجزائرية المغربية هي حدود موروثة عن الاستعمار.
- أن النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب كان سببا في التسوية الحدودية، وتحديد مجالات للسياتدة حول الأقاليم ذات أهمية اقتصادية اعتبرتها المغرب تابعة لها استنادا إلى مرجعية الحق التاريخي أما الجزائر فتمسكت بموقفها من منطلق الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار.

-بالرغم من محاولات التسوية سواء الثنائية آو من طرف المنظمات الإقليمية التي باءت معظمها بالفشل. لكنها توصلت في الأخير إلى وقف إطلاق النار.

-بروز أزمة الحدود بين البلدين نتيجة الهجمات الارهابية على فندق الأطلس ماسيني 1994 بمراكش.

- أن غلق الحدود البرية بين البلدين كان لها تأثير بلغ من الناحية الاجتماعية حيث أدت إلى تقسيم داخل العائلات بل أكثر من ذلك داخل الأسرة الواحدة والشيء الغريب أن بعض الأسر ظلت بينها مسائل عالقة كالميراث.

- لقد أثرت أزمة غلق الحدود على الاقتصاد المغربي .

- تأزم العلاقات الجزائرية المغربية بعد وقوع مجزرة بني ونيف ببشار1999.

-التوصيات:

من بين أهم التوصيات التي يمكن الإدلاء بها هي:

- أن يكون مشكل الحدود الذي شكل ولازال يشكل عرقلة من اجل تنمية بين البلدين في جميع المجالات، قضية متجاوز عنها والسعي من اجل خلق جو مليء بالتعاون والتضامن، خاصة في عصر أصبح فيه التكتل ضرورة حتمية. من اجل الانخراط في النظام العالمي.

- الاقتداء بالغرب خاصة الدول الاروبية مثلا التي نسيت الحروب النزاعات القديمة وعملت على تشكيل الاتحاد الأوروبي .

- بما أن الجزائر وضعت شروط من اجل فتح الحدود البرية هذا يعني أن القضية في تحسن مقارنة في فترة كانت ترفض النقاش في المسألة.

- إلحاح المغرب على فتح الحدود قد يؤدي إلى الدخول في نقاش بين البلدين ويخلص إلى حل وسط يخدم الطرفين.

الملاحق

الملحق1

خريطة توضح حرب إسلي بين المغرب والسلطات الفرنسية عام 1844

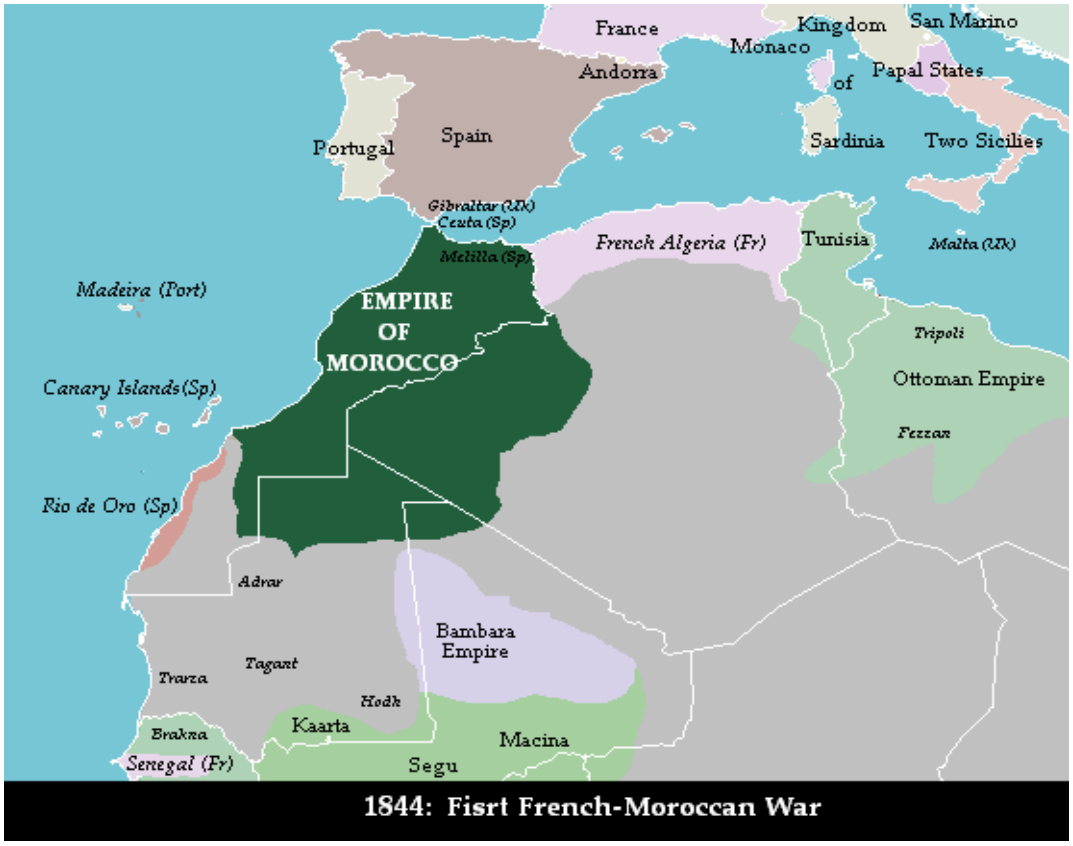

متحصل عليه من الموقع الالكتروني التالي:
بتاريخ2014/05/10.التوقيت .12:20

-ar.wikipidia.org

الملحق: 2

خريطة توضح المغرب الكبير لحزب الاستقلال 1955.
متحصل عليها من الموقع الالكتروني:بتاريخ2014/05/10
بتوقيت12:23-
//ar.wikipidia.orj/wiki.:Htt

الملحق 3

خريطة توضح الحدود الجزائرية المغربية حسب معاهدة للامغنية 1845.
متحصل عليه من الموقع:htt//www.israj.net/arabic/index.php
بتاريخ 2014/05/10.بتوقيت14:00.

شكل

الحرب الجزائرية ـ المغربية
سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٦٣

خريطة توضح حرب الرمال بين الجزائر والمغرب1963

متحصل عليها من الموقع الالكتروني :بتاريخ 2014/05/10. بتوقيت 14:15.

الملحق4

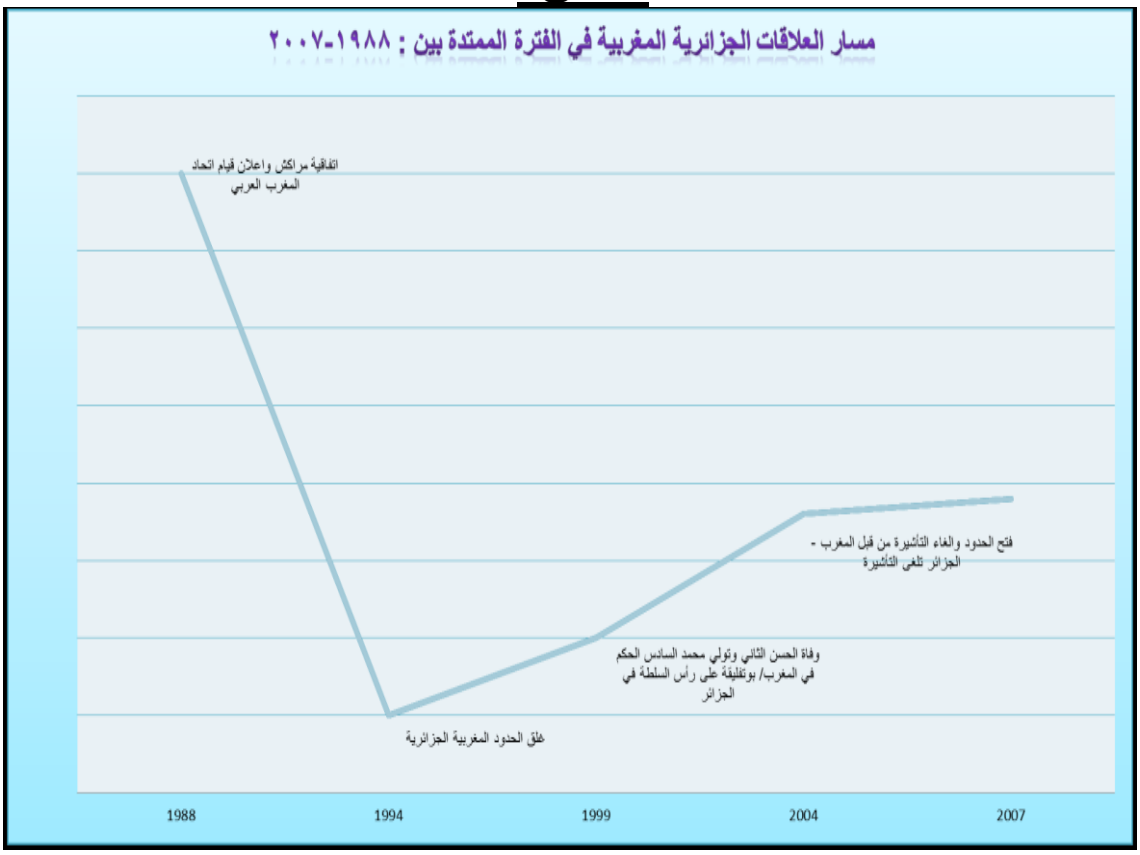

منحنى بياني يوضح مسار العلاقات الجزائرية المغربية من 1988-2007.

المصدر:عتيقة نصيب: العلاقات الجزائرية والمغربية في فترة مابعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2012.

الملحق 05

خريطة توضح حرب الرمال بين الجزائر والمغرب1963.

المصادر والمراجع

المصادر:

عبد القادر الأمير: مذكرات الأمير عبد القادر، دار الأمة، الجزائر، 2004

المراجع:

- البيطار نديم: الحدود الإقليمية الجديدة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981
- برحاب عكاشة: من قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب، دار أبي رقراق، 2003
- برحاب عكاشة: مفهوم الحدود في الوثائق المغربية منذ احتلال الجزائر إلى 1912، منشورات كلية الآداب، المحمدية، 1999.
- برحاب عكاشة: المجال الحدودي بين المغرب والجزائر مطلع القرن العشرين، كلية الآداب، المحمدية، 2002.
- جعفر مروة نوري: المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- جلال يحي: مسألة الحدود المغربية الجزائرية، شباب الجامعة، القاهرة، 1987.
- حسين عبد الله عادل:التحكم في المنازعات الدولية،دار النهضة العربية، القاهرة،دت.
- حمودي عبد القادر: النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2002.
- رضوان محمد: منازعات الحدود في المغرب العربي، مقاربة سوسيولوجية وقانونية،الجزائر،1999.
- زكي مبارك: أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، دار أبي رقراق، الرباط،2007.
- زبيري طاهر: نصف سنة من الكفاح، مذكرة قائد أركان ، الشروق، الجزائر،2001.
- عامر صلاح الدين: مقدمة لدراسة القانون العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.

- غالية إسماعيل معراف:الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- غالي بطرس بطرس: الجامعة العربية وتسوية المنازعات الإقليمية، معهد الدراسات الجامعية، القاهرة، 1977.
- سليمان حسين عبد الرحمان: الحدود الدولية في المياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، جامعة نايف، الإمارات المتحدة،2009.
- مقلاتي عبد الله، لميس صالح: سلسلة التضامن العربي مع الثورة التحريرية، شمس الزبيان،2013.
- مقلاتي عبد الله، لميس طالح: المغرب والثورة الجزائرية، شمس الزبيان، الجزائر،2013.
- محروس محمد إسماعيل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، من الكشوف إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،دت.
- **الرسائل الجامعية:**
- بوزرب رياض:النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963-1988، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، جامعة قسنطينة، 2008.
- مصطفى صايج: تطور العلاقات الجزائرية المغربية، دراسة في أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996.
- نصيب عتيقة: العلاقات الجزائرية المغربية في فترة الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.
- **الدوريات والمجلات**:
- عاشور فاطمة:عائلات مغربية منعتها الحدود من التواصل، مجلة لها، العدد7.
- كمال ابوبكر: ماذا بعد التطبيع في العلاقات الجزائرية المغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد93.

- مهابة احمد: مشكلات الحدود في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد111.

الجرائـــــــــد:

- برحاب عكاشة: ظاهرة التهريب بين المغرب والجزائر من الأمس إلى اليوم، جريدة الأحداث المغربية، اكتو بر، 1999.

- برحاب عكاشة:المبادلات عبر الحدود البرية، جريدة العلم، العدد 18967، 2002.

-لغروس محمد، سناء القويضي: الجزائر تاريخ حافل بالخرجات المسيئة للمغرب، جريدة التجديد، العدد3272.

-الانترنت:

-htt//www.blag.speeed.com

-htt//aljadidolinre.com //prmalik.

-zwaya.maghribia. Com.

فهرس
الموضوعات

- مقدمة.....أ

الفصل الأول:النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب1963-1988.....4
تمهيد.....5
المبحث الأول:الحدود وتطور مفهومها في العلاقات الجزائرية المغربية.....6
-المطلب الأول: مفهوم الحدود.....6
- المطلب الثاني: تطورها في العلاقة الجزائرية المغربية.....9
المبحث الثاني:موقف الدولتين من قضية الحدود.....12
- المطلب الأول: الموقف المغربي من الحدود.....12
- المطلب الثاني: الموقف الجزائري من الحدود.....15
المبحث الثالث: حرب الرمال ومحاولة تسوية النزاع.....18
-المطلب الأول:حرب الرمال1963.....18
-المطلب الثاني:مبادرات التسوية 19
خلاصة الفصل.....24
الفصل الثاني:عودة الصراع وتأثيره على العلاقة بين البلدين**.....**25
التمهيد.....26
المبحث الأول: أزمة الحدود البرية بين الجزائر والمغرب.....27
-المطلب الأول:أسباب أزمة الحدود البرية.....27
-المطلب الثاني:دوافع الدولتين لغلق الحدود.....31
المبحث الثاني:تأثير مشكل الحدود على العلاقة بين البلدين.....35
-المطلب الأول:التأثيرات السياسية.....35
-المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية.....37
المبحث الثالث:العوامل الفاعلة في أزمة الحدود البرية.....42
-المطلب الأول: مجزرة بني ونيف.....42
- المطلب الثاني:التغيرات السياسية للبلدين.....43
خلاصة الفصل.....44
خاتمة.....45
الملاحق.....47
قائمة المصادر والمراجع.....53
فهرس الموضوعات.....57